A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WO/GA/57/1
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 10 مايو 2024

الجمعية العامة للويبو

الدورة السابعة والخمسون (الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون)
جنيف، من 9 إلى 17 يوليو 2024

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (اللجنة الاستشارية) (الوثيقة WO/PBC/37/2) الذي قُدِّم إلى لجنة الويبو للبرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) في دورتها السابعة والثلاثين (من 10 إلى 14 يونيو 2024).

2. وسترد أي قرارات للجنة الميزانية بشأن تلك الوثيقة في "قائمة القرارات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة A/65/6).

[تلي ذلك الوثيقة WO/PBC/37/2]

A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WO/PBC/37/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 8 مايو 2024

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السابعة والثلاثون
جنيف، من 10 إلى 14 يونيو 2024

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (اللجنة الاستشارية)، الذي أعدّته اللجنة الاستشارية وتناولت فيه الفترة من 25 مارس 2023 إلى 22 مارس 2024.

2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة:

3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بأن تُحيط علماً بمضمون "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (الوثيقة WO/PBC/37/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي
للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة
عن الفترة من 25 مارس 2023 إلى 22 مارس 2024

[8 مايو 2024]

المحتويات

أولاً. مقدمة 3

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل 3

ثالثاً. المسائل المناقشة والمستعرضة 4

ألِف. الرقابة الداخلية 4

باء. التدقيق الخارجي 5

جيم. الإبلاغ المالي 6

دال. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية 7

هاء. تنفيذ توصيات الرقابة 8

واو. الأخلاقيات وأمين المظالم 9

زاي. إدارة الموارد البشرية 10

حاء. مسائل أخرى 10

رابعاً. كلمة ختامية 10

أولاً. مقدمة

1. تُقدِّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، وفقاً لاختصاصاتها، تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) وإلى الجمعية العامة للويبو.

2. وكانت اللجنة الاستشارية (المشار إليها أيضاً باسم "اللجنة") قد أُنشئت في عام 2005، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية، وهي لجنة خبراء استشارية مستقلة تساعد الجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية في أداء مسؤولياتهما الرقابية.

3. ويشمل هذا التقرير الفترة من 25 مارس 2023 إلى 22 مارس 2024. ويُقدِّم القسم الثاني منه لمحة عامة عن الدورات الفصلية للجنة الاستشارية وتشكيلها وأساليب عملها. ويعرض القسمُ الثالث تفاصيل المسائل التي ناقشتها اللجنة الاستشارية واستعرضتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

الدورات الفصلية

4. عقدت اللجنةُ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أربع دورات فصلية: من 30 مايو إلى 2 يونيو 2023 (الدورة التاسعة والستون)؛ ومن 11 إلى 15 سبتمبر 2023 (الدورة السبعون)؛ ومن 11 إلى 15 ديسمبر 2023 (الدورة الحادية والسبعون)؛ ومن 18 إلى 22 مارس 2024 (الدورة الثانية والسبعون). وتماشياً مع الاختصاصات، عقدت اللجنة اجتماعات إعلامية مع ممثلي الدول الأعضاء عقب جميع الدورات. ونُشرت جميع تقارير الدورات على موقع الويبو الإلكتروني.

تشكيل اللجنة وإجراءات اختيار الأعضاء الجدد

5. تتألف اللجنة الاستشارية من سبعة أعضاء ينتمون إلى مجموعات الدول الأعضاء في الويبو. ويعمل الأعضاء بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. وانتخبت اللجنةُ في دورتها الحادية والسبعين في ديسمبر 2023، وفقاً لاختصاصاتها ونظامها الداخلي، السيد بيرت كوبينز رئيساً والسيد ديفيد كانجا نائباً للرئيس. وكان السيد إيغورز لودبوريس رئيساً من الدورة التاسعة والستين حتى الدورة الحادية والسبعين، وكان السيد كوبينز نائباً للرئيس.

6. ووفقاً لإجراءات الاختيار الوارد وصفها في المرفق الرابع، نظام الويبو المالي ولائحته، تتألف اللجنة حالياً من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- السيد بيرت كوبينز، الرئيس (المجموعة باء)؛
- والسيد ديفيد كانجا، نائب الرئيس (المجموعة الأفريقية)؛
- والسيد كامليش فيكامسي (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)؛
- والسيد دانيل كريمي (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)؛
- والسيد إيغورز لودبوريس (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)؛
- والسيد غوان جيان (الصين)؛
- والسيد جيرمان ديفيت (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي).

ويُظهِر التشكيل الحالي للجنة توازناً ومزجاً مناسبين للمهارات والتخصصات والخبرات.

أساليب العمل

7. تُسدي اللجنةُ الاستشارية مشورة الخبراء من خلال تعاونها مع المدير العام للويبو وموظفي الأمانة والمدقق الخارجي، وتستند تلك المشورة في المقام الأول إلى التقارير والعروض التقديمية والمعلومات المُقدَّمة إليها. وتُجري اللجنة أيضاً مداولات بشأن المسائل ذات الصلة لتتوصل إلى تقييماتها واستنتاجاتها.

8. وكانت اللجنة قد تلقت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إحاطات من المدير العام أو مساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتنظيم، بشأن مسائل مختلفة، منها مستجدات بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وإدارة التغيير، وعمل الويبو الرامي إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق رؤية الملكية الفكرية وأثرها في العالم، وأثر الأحداث العالمية على المنظمة.

التقييم الذاتي للجنة الاستشارية

9. أجرت اللجنةُ في دورتها الحادية والسبعين عمليتها السنوية للتقييم الذاتي، وفقًا لمتطلبات اختصاصاتها. وقرَّرت اللجنة أن تعتمد استخدام معايير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة عشر فيما يخص الممارسات الجيدة للجان التدقيق والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وخلصت اللجنةُ إلى أنها كانت، بوجه عام، تعمل بفعالية أثناء اضطلاعها بولايتها. ولكن اتُّفق على عدة تحسينات ممكنة، منها الرغبة في تقديم إحاطة إلى المدير العام للويبو بشأن إجراءات اللجنة، وليس فقط إلى ممثلي الدول الأعضاء في اجتماع إعلامي، وذلك اعتباراً من الدورة الحادية والسبعين، وهو أمر لا ينتهك استقلالية اللجنة. واتفقت اللجنةُ، من ضمن ما اتفقت عليه، أن تواصل تحسين جدول الأعمال المتجدد الذي كانت تستخدمه سابقاً بصفته خطة عملها السنوية. وتفاصيل هذا التقييم مرفقةٌ بتقرير الدورة الحادية والسبعين.

ثالثاً. المسائل المناقشة والمستعرضة

أ‌لف. الرقابة الداخلية

خطة الرقابة الداخلية

10. استعرضت اللجنة تنفيذ خطة العمل السنوية للرقابة لعام 2023، بناءً على التقارير الفصلية عن أنشطة شعبة الرقابة الداخلية المُقدَّمة لكل دورة. وفي الدورة الثانية والسبعين، عرضت مديرةُ شعبة الرقابة الداخلية على اللجنة مشروع التقرير السنوي لعام 2023. واستعرضت اللجنةُ أيضاً خطة العمل لعام 2024 ووافقت عليها. وأحاطت اللجنة علماً بأن شعبة الرقابة الداخلية أصدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السنوي سبعة من تقارير التدقيق الداخلي، وتقريرين تقييميين، و14 تقرير تحقيق كامل، وثلاثة من تقارير التبعات الإدارية. كما أحاطت اللجنةُ علمًا بأن شعبة الرقابة الداخلية قدَّمت 45 توصية وأغلقت 78 توصية في الفترة المشمولة بالتقرير. واستعرضت اللجنةُ الاتجاهات الخاصة بعدد شكاوى سوء السلوك المحتمل، وطلبت استخدام المصطلحات الواردة في التقرير على نحو أكثر اتساقاً فيما يتعلق بالشكاوى وقضايا التحقيق، لأن الشكاوى لا تؤدي جميعها إلى إجراء تحقيقات. وأحاطت اللجنة أيضاً بأن شعبة الرقابة الداخلية لديها عدد من المناصب الرئيسية الشاغرة، وأنها وضعت خططاً للتعامل مع عبء العمل وملء الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بخطة العمل السنوية للرقابة لعام 2024، رأت اللجنة أنها مُفصَّلة جيداً، كما أحاطت علماً بأنها تتماشى بشكل أفضل مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وبأن شعبة الرقابة الداخلية كانت قد شاركت في مشاورات مكثفة قبل وضعها.

التدقيق الداخلي

11. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة، بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والأمانة، سبعة تقارير تدقيق. ونُشرت بعض هذه التقارير بنسق غير محجوب على موقع الويبو الإلكتروني، بما يتماشى مع سياسة شعبة الرقابة الداخلية الخاصة بنشر التقارير (IOD/PP/2017).

- تدقيق وتقييم عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات والعلاقات مع العملاء – الجزء الأول: تدقيق عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: IA 2022-05)
- تدقيق مؤشر الويبو العالمي للابتكار (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: IA 2022-03)
- التحقق من بيانات مطالبات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: IA 2023-06)

- استعراض مكتب الويبو في سنغافورة (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: IA 2023-03)
- تدقيق سجل مدريد (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: IA 2023-01)
- تدقيق عملية تنفيذ سياسة الويبو ومعاييرها بشأن خصوصية البيانات (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: IA 2023-04)
- تدقيق إدارة المنصة السحابية (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: IA 2023-02)

التقييمات

12. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة، بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والأمانة، تقريراً تقييمياً، وتقريراً استشارياً:

- الدروس المستفادة من تنفيذ مبادرة الويبو الرامية إلى تمكين رائدات الأعمال (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: EVAL 2022-03)
- مشورة بشأن تهيئة بيئة أكثر شمولاً وتنوعاً في عملية تعيين الموارد البشرية (مرجع شعبة الرقابة الداخلية: EVAL 2023-04)

التحقيقات

13. وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية، جرى إطلاع اللجنة في كل دورة على حالة قضايا التحقيق واتجاهات أعدادها، مع توزيع الشكاوى الواردة والشكاوى المُثبَتة حسب فئة سوء السلوك. وفي جميع الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة وفقاً لذلك. وعلاوة على ذلك، ناقشت اللجنة مع شعبة الرقابة الداخلية آلية تلقي البلاغات وعملية فحص الادعاءات الجديدة، وذلك بهدف تبسيط معالجتها.

14. وفي الدورة الثانية والسبعين للجنة، أفادت شعبة الرقابة الداخلية بأنه، حتى 29 فبراير 2024، كانت هناك 11 قضية تحقيق لم يُبتّ فيها وخمس شكاوى قيد التقييم الأولي. وخلال هذه الفترة، لم تؤد أي تحقيقات إلى إثبات ادعاءات سوء السلوك.

مشروع إجراءات التشغيل الموحدة

15. واستعرضت اللجنة، في دورتها السبعين، مشروعي إجراءات التشغيل الموحدة لشعبة الرقابة الداخلية، وحثَّت الشعبةَ على التفكير في المعايير المناسبة لإجراء المهام المشتركة، ونصحت بأن تواصل شعبة الرقابة الداخلية النظر في مزايا تمديد المواعيد النهائية لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية العالية والتوصيات القديمة.

الجلسات الخاصة

16. واجتمعت اللجنة مع مديرة شعبة الرقابة الداخلية في جلسات خاصة، وفقاً لاختصاصاتها.

باء. <u>التدقيق الخارجي</u>

عملية اختيار المدقق الخارجي

17. عرضت الأمانةُ على اللجنة، في دورتها التاسعة والستين، الوثيقة WO/GA/56/4 المعنونة "تعيين مراجع الحسابات الخارجي"، التي رأت اللجنة أنها شاملة وغنية بالمعلومات، وأنها تصف، *من ضمن ما تصف*، مصفوفة التقييم وعملية التقييم، والمرشحين المدرجين على قائمة التصفية، والتوصيات النهائية لهيئة اختيار المرشحين.

18. وأُطلِعت اللجنة، في دورتها الثانية والسبعين، على بعض التغييرات المقترح إدخالها على إجراءات اختيار المدقق الخارجي، وقدَّمت اللجنةُ المشورة للنظر فيها، وناقشت أهمية ضمان التخفيف من جميع حالات تضارب المصالح المحتملة للأعضاء في عملية الاختيار مع ضمان مشاركة جميع مجموعات الدول الأعضاء في عملية الاختيار. وستخضع هذه المسألة لمزيد من الاستعراض، فقد أُشير إلى أنها ليست مسألة عاجلة، نظراً إلى أن الاختيار التالي سوف يحدث في المستقبل البعيد.

جلسات المدقق الخارجي

19. واجتمعت اللجنة مع ممثلي المدقق الخارجي، وهو المكتب الوطني للتدقيق في المملكة المتحدة، بما في ذلك في جلسات خاصة خلال الدورات التاسعة والستين، والحادية والسبعين، والثانية والسبعين. وأحاطت اللجنة علماً بأن تقرير التدقيق والتقرير المطول عن تدقيق بيانات الويبو المالية لعام 2022، اللذين عُرضا عليها في الدورة التاسعة والستين، يسلطان الضوء على نتائج التدقيق الرئيسية، على النحو المُبيَّن في تقرير إنجاز التدقيق. وتابعت اللجنة أيضاً الافتراضات الاكتوارية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتوصيات التي ستُرحَّل إلى عام 2023، والأثر المحتمل على الويبو جراء التعديلات المقترح إدخالها على المعيار رقم 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن إثبات الإيرادات.

20. وخلال الدورة الثانية والسبعين، أشار المدقق الخارجي إلى أنه لم يكتشف حتى الآن أي مخاطر وقضايا جوهرية خلال أعمال التدقيق الخاص بعام 2023، وأنه بصدد الانتهاء من التدقيق النهائي. ورحَّب المُدقق الخارجي بالتفاعل الجيد مع الويبو والأطراف الخارجية، مثل الخبير الأكتواري في الويبو. وأكَّد للجنة أن الفرق التقنية التابعة للمدقق الخارجي سوف تستعرض أيضاً التقييمات التي أجراها المقيمون الخارجيون.

21. وأشار ممثل المدقق الخارجي إلى أن فريقه يجري حواراً وثيقاً مع المدقق الخارجي القادم من إندونيسيا وسوف يضمن تسليم المهام له على نحو سلس بعد الانتهاء من تدقيق عام 2023.

22. وأبلغ المدققُ الخارجي اللجنةَ بأنه سيَصدُر تقرير مالي وتقرير مطوّل، وأن التقرير الثاني سينظر في المجالات التي كانت قد أُبلغ عنها في السنوات السابقة إلى جانب التقدم الذي أُحرِز في تلك المجالات.

جيم. الإبلاغ المالي

بيانات الويبو المالية لعام 2023

23. استمعت اللجنة، في دورتها الثانية والسبعين، إلى إحاطة من مدير شعبة الشؤون المالية عن مشروع بيان الأداء المالي وبيان المركز المالي لعام 2023، وأحاطت علماً بأن الإيرادات التشغيلية قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً لأسباب منها انخفاض عدد الإيداعات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، وهو أمر يخضع للرصد الوثيق. وقد عوَّضت الزيادة الكبيرة في إيرادات الاستثمار ما حدث من انخفاض في الإيرادات، وهو ما أدى إلى نتيجة إيجابية صافية بلغت حوالي 114 مليون فرنك سويسري. وتضمَّن مشروع البيانات المالية أيضاً زيادة في التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة بسبب انخفاض معدل الخصم الذي استخدمه الخبير الأكتواري لتحديد القيمة الحالية للالتزامات على أساس سنوي. وكانت التقلبات في الالتزامات تستند إلى الافتراضات المستخدمة، مع مراعاة التنفيذ الصارم لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

24. وناقشت اللجنة أيضاً انخفاض قيمة العقارات بناءً على تقييم أُجري حديثاً بسبب تقلبات في عائدات العقارات التجارية في مدينة جنيف.

25. وناقشت اللجنةُ مع الأمانة تغييرات في السياسات والمعايير المحاسبية. وفي عام 2023، اعتُمد معيار جديد، وهو المعيار رقم 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (عقود الإيجار التشغيلي)، وجرى تحليل ست سياسات جديدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتنفيذها بين عامي 2024 و2026.

اجتماع مع الخبير الاكتواري

26. في الدورة السبعين، استعرضت اللجنة وناقشت مع الخبير الاكتواري مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة لحساب خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستعرضت جدول الافتراضات القابلة للمقارنة الذي تستخدمه مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من جنيف مقراً لها. ومن الجدير بالذكر أن خصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة كانت شديدة التأثر بالافتراضات الأساسية، فقد انخفضت تلك الخصوم في البيانات المالية لعام 2022 بمقدار 105.1 مليون فرنك سويسري، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى زيادة معدل الخصم من 0.5% إلى 2.5%. واستفسرت اللجنة أيضاً عن التفاعل بين خبير الويبو الاكتواري والخبير الاكتواري للمدقق الخارجي.

إطار وسياسات حوكمة الاستثمار

27. من باب متابعة طلب سابق، تلقت اللجنة، في كل دورة من دوراتها، تحديثات من الأمانة بشأن سياسة الويبو الاستثمارية وإطار الحوكمة، مع التركيز على محافظ الأموال النقدية الأساسية والاستراتيجية والمعايير المرجعية لصناديق الاستثمار. وأُبلِغت اللجنة بأن الأمانة قد بدأت وما زالت تستكشف سُبُل تعزيز حوكمة الاستثمارات، بناء على المشورة التي كانت قد تلقتها من اللجنة لتحسين إطار الحوكمة. وعلاوة على ذلك، أُبلِغت اللجنة بأن الويبو استعانت بخزانة البنك الدولي لإجراء استعراض الأقران خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2023.

28. وأُبلِغت اللجنة بأن أداء المحافظ يتماشى مع المعايير المرجعية المعتمدة لأداء الاستثمار. وفيما يتعلق بإطار الحوكمة، جرى إطلاع اللجنة دورياً على حالة العمل مع الشراكة الاستشارية والإدارية للاحتياطي (RAMP) التابعة لخزانة البنك الدولي. واكتمل الاستعراض، وصدر عدد من التوصيات. وأُبلِغت اللجنة بأن المشورة المقدمة من الشراكة بضم خبير خارجي واحد أو أكثر إلى لجنة الويبو الاستشارية الداخلية المعنية بالاستثمارات قيد النظر ضمن توصيات أخرى.

الفصل بين أصول التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والأداء العام

29. أبلغت الأمانةُ اللجنة بشتى الخيارات التي يجري استكشافها لفصل أصول التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويشمل ذلك إنشاء مؤسسة منفصلة، وهي مسألة ستخضع لمزيد من المناقشة من جانب اللجنة لتقديم توجيهات بشأنها.

30. وتلقت اللجنة أيضاً تحديثاً بشأن الأداء العام للمنظمة، وأشار ذلك التحديث إلى أن الإيرادات والنفقات كلتاهما في حدود المستويات المستهدفة، رغم أن ذلك قد يتأثر بالتقييم النهائي في نهاية سنة خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

دال. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

31. تلقت اللجنةُ خلال الدورة التاسعة والستين التقرير المرحلي السنوي للإدارة لعام 2022 (حتى 9 مارس 2023)، وملخص ضمانات الويبو لعام 2022 (حتى 24 فبراير 2023)، وأحاطت علماً بالتقدم المحرز في عمليات إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد الضوابط الرئيسية، فضلاً عن استخدام تحليلات البيانات والمشاورات الجارية مع شعبة الرقابة الداخلية.

32. وفي الدورة السبعين، قدَّمت الأمانةُ إلى اللجنة تحديثاً بشأن الأداء وإدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك المخاطر الكبرى وتدابير التخفيف من حدتها، وتلقت المشورةَ بشأن زيادة دقة التعاريف المستخدمة لقياس نتائج أداء الويبو، ولا سيما التمييز بين المخرجات والنتائج والأثر. وأحاطت اللجنة علماً بالتحديث المتعلق بمصفوفة المخاطر الكبرى في إطار إدارة المخاطر المؤسسية، وناقشت تقييم وجدوى الوصول إلى مستويات المخاطر المتبقية المستهدفة في بعض الحالات، وناقشت مع الأمانة التقدم المحرز في تحقيق النتائج المتوقعة والمخاطر الناشئة في مختلف الركائز والأسس الاستراتيجية لإطار نتائج الويبو.

تحديث بشأن استمرارية تصريف الأعمال

33. في اجتماع مع منسق استمرارية تصريف الأعمال خلال الدورة السبعين، تلقت اللجنة لمحة عامة عن الخطط المُطبَّقة لاستمرارية تصريف الأعمال، وكذلك الخطط التي لا يزال يجري وضعها واختبارها، وأشارت اللجنة إلى أنه كان يوجد آنذاك 22 خطة وظيفية لاستمرارية تصريف الأعمال تتكون من 50 خطة عمل على مستوى القسم/ العملية، وهي خطط مفصلة ويتواصل تحديثها كلما كان ذلك ضرورياً.

تحديث بشأن الأمن السيبراني

34. أُطلِعت اللجنة في الدورة السبعين على خطوط الدفاع الثلاثة المُطبَّقة على الأمن السيبراني في الويبو. ويشتمل الخط الأول على عمليات تكنولوجيا المعلومات والضوابط المحيطة؛ ويشتمل الخط الثاني على وظائف الامتثال والمخاطر؛ أما الخط الثالث فيشمل الضمانات الداخلية. واستفسرت اللجنة عن أداء الخطين الأول والثاني، وناقشت الهيكل التنظيمي لوظيفة تكنولوجيا المعلومات، والفصل بين المهام الموكلة إلى عمليات تكنولوجيا المعلومات من جهة وأمن المعلومات من جهة أخرى. وقد بدأت هذه المناقشة في ضوء الولاية الموسعة للجنة بموجب اختصاصاتها لتشمل معالجة الأمن السيبراني.

تحديث بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات

35. في الدورة نفسها، تلقت اللجنة تحديثاً عن الأمن وتأمين المعلومات من القائم بأعمال كبير مسؤولي الأمن. وركَّز التحديث على الخطط الأمنية الاستراتيجية وعلى برنامج خصوصية البيانات. ونُوقشت أيضاً مخاطر الأمن السيبراني. ونصحت اللجنةُ بضرورة توثيق

الخيارات "الجيدة بما فيه الكفاية" فيما يتعلق بالمستويات المقبولة لمخاطر الأمن السيبراني، وأُحيطت علماً بأن عمليات أمن المعلومات تلبي معياري المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) (27001 و27002). ورحَّبت اللجنةُ بالتدقيق المخطط أن تجريه شعبة الرقابة الداخلية بشأن الأمن السيبراني بدعم من استشاري خارجي.

الأمن وتأمين المعلومات

36. تلقت اللجنة، في الدورة الثانية والسبعين، تحديثاً بشأن الأمن وتأمين المعلومات، وتناول التحديث الترتيبات الخاصة بالمقر الرئيسي والمكاتب الخارجية، فضلاً عن المؤتمرات الدبلوماسية. وناقشت اللجنة عمليات التدقيق المكتملة والمقبلة بشأن أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الويبو، بما في ذلك نتائج اختبارات الاختراق المنتظمة، وتلقت تأكيداً بأن الموظفين يتلقون التوعية بأهمية هذا الموضوع، وبأنه تُجرى عمليات محاكاة عشوائية للتصيد الاحتيالي بصفة دورية. وأُبلغت اللجنة بأن الموظفين مطمئنون فيما يتعلق بمستوى الأمن العام، وأوصت اللجنةُ بالنظر في مسألة إضافة خبير خارجي أو أكثر إلى الإطار العام لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الويبو.

تحديث بشأن المشتريات، بما في ذلك تدابير مكافحة الاحتيال ومكافحة الفساد

37. قدَّم مديرُ شعبة المشتريات والسفر إلى اللجنة، في دورتها السبعين، تحديثاً بشأن المشتريات في الويبو، فضلاً عن تحديث بشأن تدابير مكافحة الاحتيال ومكافحة الفساد في مجال المشتريات. وكانت التدابير تتألف من إطار الويبو التنظيمي، والمتطلبات الموحدة للموردين، وعمليات التحقق والرصد، والتدريب. وأحاطت اللجنة علماً بأتمتة النظام ورقمنة المشتريات، وهو ما أدى إلى تحسين مدة التنفيذ ورضا العملاء عن جودة الخدمة. ورحَّبت اللجنة بالرقمنة المستمرة لعملية المشتريات، وتعزيز إدارة أداء الموردين، وصياغة قواعد وإجراءات لشراء خدمات تكنولوجيا المعلومات.

أنشطة مكافحة الاحتيال ومنع المخالفات المالية

38. وفقاً للاختصاصات المنقحة للجنة، التي تتضمن استعراض أنشطة مكافحة الاحتيال، أُطلِعت اللجنة، في دورتها الثانية والسبعين، على استراتيجيات الويبو لمنع الاحتيال والمخالفات المالية. وتضمنت الاستراتيجيات الحفاظ على نظام قوي لإدارة الخزانة، وإطار قوي للمساءلة، فضلاً عن ضمان تدريب الموظفين بشكل كافٍ على اتجاهات الاحتيال الحالية. وشدَّدت اللجنةُ على الأهمية الحاسمة لمتابعة الاتجاهات عن كثب واستخدام التكنولوجيات لتعزيز السياسات الرامية إلى منع الاحتيال والمخالفات المالية. وأُبلِغت اللجنة أيضاً بأن المنظمة تجري بصفة دورية تقييمات لمخاطر الاحتيال، وأن الويبو تُصنف نفسها على أنها تتمتع بحماية جيدة ولكنها لا تزال تتوخى الحذر في المجالات التي تنطوي على مخاطر أكبر للاحتيال، لا سيما فيما يتعلق بالأمن السيبراني وإساءة استخدام المعلومات السرية.

تحديث بشأن إدارة البيانات في مجال المشتريات

39. عُرض على اللجنة، في دورتها السبعين، تحديثٌ بشأن إدارة البيانات في مجال المشتريات، فأتاح لها فرصة للإحاطة علماً بالمبادئ الرئيسية لحوكمة البيانات، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات. ونصحت اللجنةُ بضرورة إشراك الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل كبير مسؤولي البيانات ومسؤول حماية البيانات، فيما تقوم به الويبو من حوكمة للبيانات في مجال المشتريات.

هاء. <u>تنفيذ توصيات الرقابة</u>

40. في جميع الدورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنةُ مع شعبة الرقابة الداخلية حالة تنفيذ جميع توصيات الرقابة (ومنها توصيات وحدة التفتيش المشتركة والمدقق الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة)، وأحاطت اللجنةُ علماً بعمليات النقل والإغلاق، وركزت على التوصيات ذات الأولوية العالية التي ظلت معلقة لفترات زمنية طويلة.

41. وفي الدورتين التاسعة والستين والسبعين، استعرضت اللجنةُ، في حضور موظفي الأمانة المعنيين، التوصيات المفتوحة القديمة التي كانت قد صدرت في الفترة من 2017 إلى 2019، والتوصيات ذات الأولوية العالية الصادرة في الفترة من 2021 إلى 2023. وأشارت اللجنةُ إلى أن بعض التوصيات تعتمد على تنفيذ إجراءات أخرى، مما ساهم في تأخر التنفيذ الكامل، ونصحت اللجنة بأن تكون معايير إغلاق التوصيات والمسؤولية عن إغلاقها واضحة ومفهومة من قبل جميع المعنيين.

42. وخلال الدورة الحادية والسبعين، لاحظت اللجنة أن بعض التوصيات الأقدم لا تزال معلقة لأسباب منها الحاجة إلى تنفيذ بعض حلول تكنولوجيا المعلومات التي تتطلب مزيداً من الوقت، إلا أن الأمانة واصلت متابعة جميع توصيات الرقابة المفتوحة، وأعربت اللجنةُ عن سرورها بالتقدم الجيد المحرز في متابعة التوصيات وتنفيذها.

واو. الأخلاقيات وأمين المظالم

مكتب الأخلاقيات

43. قدّمت رئيسة مكتب الأخلاقيات إلى اللجنة، في دورتها التاسعة والستين، تقرير الأخلاقيات السنوي لعام 2022 الذي سلّط الضوء على أنشطة في المجالات المشمولة بالولاية، ولا سيما المشورة والتوجيه السِّرّيان، والتوعية والتدريب، ووضع المعايير والسياسات، وتنفيذ السياسات المخصّصة لمكتب الأخلاقيات. ومع الإقرار بالتقدم الواضح المُحرَز منذ تولي رئيسة مكتب الأخلاقيات منصبها، شدّدت اللجنة على ضرورة إيلاء الأولوية لإغلاق التوصية الموروثة المعلقة منذ وقت طويل بشأن سياسة الهدايا، وذلك بمساعدة قسم آخر من الأمانة.

44. وقدَّمت اللجنةُ في الدورة السبعين إلى رئيسة مكتب الأخلاقيات تعقيبات بشأن مشروع سياسة الحماية من الانتقام عند الإبلاغ عن المخالفات المشتبه فيها والتعاون مع أنشطة الرقابة. كما تلقت اللجنةُ تحديثاً بشأن الأنشطة الجارية لمكتب الأخلاقيات، ورحبت بالتحديث الخاص بسياسة الويبو بشأن الإفصاح المالي وإعلان المصالح، فضلاً عن التحول من إدارة القضايا إلى نشاط وضع المعايير. كما أن رئيسة مكتب الأخلاقيات أبلغت اللجنة بأنها ستغادر المنظمة في نهاية شهر أكتوبر 2023، وأن الأمانة ستتخذ الترتيبات اللازمة لشغل المنصب خلال الفترة الانتقالية. وأثنت اللجنةُ عليها لما قدمته من مساهمات كبيرة للمنظمة في مجال الأخلاقيات.

45. وخلال الدورة الحادية والسبعين، قام الرئيسُ المؤقت لمكتب الأخلاقيات بإطلاع اللجنة على أنشطته منذ توليه منصبه، وناقش تحديات شغل المنصب عن بُعد. وأُطلِعت اللجنة أيضاً على حالة السياسة المتعلقة بالانتقام (التي كان من المتوقع الموافقة عليها بحلول نهاية عام 2023)، وسياسات أخرى قيد الإعداد، وأداء ممارسة الإفصاح المالي وإعلان المصالح.

46. وفي الدورة الثانية والسبعين، تلقت اللجنة تحديثاً بشأن الأنشطة المُضطلع بها في مجال الأخلاقيات، بما في ذلك استكمال سياسة الحماية من الانتقام الناجم عن الإبلاغ عن إساءة سلوك وعن التعاون في عمليات التدقيق أو التحقيق المأذون بها حسب الأصول، بما يتماشى مع المناقشات السابقة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى تلقي إحاطة بشأن نتائج المناقشة الجارية المتعلقة بسياسة الأنشطة الخارجية من قبل فريق عمل يتألف من مكتب الأخلاقيات، وشعبة إدارة الموارد البشرية، ومكتب المستشار القانوني. وأُشير إلى أن مكتب الأخلاقيات قد أحرز تقدماً كبيراً في تقديم المشورة بشأن الأخلاقيات، والتدريب، والتوعية، وإعداد السياسات والمبادئ التوجيهية. وتتطلع اللجنة إلى تلقي مزيد من التحديثات بشأن عدة مبادرات مهمة متبقية، منها السياسات المتعلقة بالإفصاح المالي وإعلان المصالح، والعلاقات الحميمة بالتراضي، وحالات محددة تتعلق بالحماية من الانتقام. وناقشت اللجنة أهمية الاضطلاع بأعمال قوية في مجال الأخلاقيات، وشددت على ضرورة تسليم المسؤولية على نحو سلس إلى رئيس مكتب الأخلاقيات القادم. وأحاطت اللجنة علماً بأن عملية تعيين رئيس مكتب الأخلاقيات الجديد قد شارفت على الانتهاء.

أمين المظالم

47. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مع أمينة المظالم المؤقتة، التي تولت تلك المهمة ابتداءً من 7 أبريل 2023، وأحاطت علماً بعدم وجود تقرير عن الأنشطة لعام 2022 بسبب عدم تسلُّم أي بيانات تشمل الفترة من 1 يناير 2022 إلى 31 مارس 2023 من أمين المظالم السابق الذي تقاعد في نهاية شهر مارس 2023. وأعربت اللجنة في دورتها التاسعة والستين عن سرورها بأن توصيتها بإجراء استعراض أقران لوظيفة أمين المظالم قيد التنفيذ، وأنه سيصدر قرار بشأن وظيفة أمين المظالم القادم مُراعياً نتائج استعراض الأقران. وأحاطت اللجنة علماً، في دورتها السبعين، بالعرض والتحديث اللذين قدَّمتهما أمينة المظالم المؤقتة، وناقشت ضرورة أن تُوضَّح للموظفين نقاط تلقي شواغل الموظفين وشكاواهم، فضلاً عن ضرورة السعي إلى حل النزاعات بالطرق غير الرسمية كلما كان ذلك ممكناً.

48. وردّاً على تحديث ورد من أمينة المظالم في الدورة الحادية والسبعين، نصحت اللجنةُ بوضع إرشادات تساعد على توجيه الموظفين إلى آليات الإبلاغ المناسبة لمعالجة مخاوفهم ونزاعاتهم، لأنه لا يزال من غير الواضح ما هو المكتب الذي يمكنه معالجة نزاعات الموظفين أو مخاوفهم معالجةً غير رسمية قبل رفع شكوى إلى شعبة الرقابة الداخلية. وجرى تسليط الضوء على أن مكتب أمين المظالم يتعامل مع جميع القضايا بسرية ولا يُبلغ عنها في مكان آخر. وأعربت أمينة المظالم المؤقتة عن آرائها بشأن شتى الترتيبات المقترحة لشغل منصب أمين المظالم القادم في الويبو، نظرًا إلى عبء العمل الكبير الملقى على عاتق المكتب، وأشارت إلى أنها ستقدم في نهاية فترة ولايتها تقريراً عن الأنشطة يُحدِّد توصياتها. وأُبلِغت اللجنة في دورتها الثانية والسبعين بأنه يجري النظر في اتخاذ ترتيبات للتشارك مع منظمات

أخرى في شغل منصب أمين المظالم، وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أنه سيلزم تخصيص وقت كاف لهذه الوظيفة داخل المنظمة وفقاً للمعايير المرجعية المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة.

زاي. إدارة الموارد البشرية

49. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدَّم مديرُ شعبة إدارة الموارد البشرية إلى اللجنة تحديثاً بشأن عدة أمور تتعلق بالموارد البشرية، منها المنصب الشاغر لمدير شعبة الرقابة الداخلية، وحالة عملية التعيين لشغل منصب رئيس مكتب الأخلاقيات، والترتيبات الممكنة لوظيفة أمين المظالم في الويبو. واستعرضت اللجنةُ قائمة المرشحين الذين سبق فرزهم لشغل منصب رئيس مكتب الأخلاقيات، وأُبلِغت بالجدول الزمني للتعيين. وفي ختام عملية الاختيار، قُدِّمت توصية المدير العام بشأن منصب رئيس مكتب الأخلاقيات إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتُسدي المشورة بشأنها، بما يتماشى مع اختصاصاتها. كما تلقت اللجنةُ تحديثاً بشأن ترتيبات العمل المرنة التي طُبِّقت منذ بداية عام 2024، والعمل عن بُعد، ومبادرات التدريب الإداري وأثرها على ثقافة العمل، ومتابعة استبيان الموظفين. ورحَّبت اللجنةُ بتنفيذ جميع توصيات التدقيق المُعلّقة ذات الصلة بالموارد البشرية.

حاء. مسائل أخرى

تقارير استثمارات الويبو

50. بناءً على طلب الدول الأعضاء، قدَّمت الأمانةُ إلى اللجنة في كل دورة من دوراتها التقارير الشهرية المتاحة عن أداء الاستثمار التي أعدها مستشارو الاستثمار، والتقارير الشهرية عن رصد الاستثمارات التي أعدها أمين الاستثمار. وتود اللجنة أن توضح أن دورها يقتصر على أن تنقل إلى الدول الأعضاء المعلومات الواردة في التقارير الشهرية عن أداء الاستثمار وعن رصد الاستثمارات، ولا تقدم اللجنةُ أي ضمانات في هذا الصدد.

51. وبخصوص الاستعراضات الدورية للتقارير الشهرية للاستثمارات من فبراير 2023 حتى فبراير 2024، أكّدت اللجنة أن المعلومات المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أظهرت أن جميع الأدوات المدرجة في محافظ استثمارات الويبو تُدار وفقاً لاستراتيجية الاستثمار المعلنة، بناءً على مؤشر سوق الاستثمار. وإضافة إلى ذلك، أكَّدت اللجنة أن أمين الاستثمار لم يُبلغ عن أي مخالفات، مقصودةً كانت أو غير مقصودة، أو أي استثناءات مُبرَّرة.

رابعاً. كلمة ختامية

52. تود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للمدير العام وموظفي الأمانة والمدقق الخارجي المنتهية ولايته، لتفرّغهم ووضوحهم وانفتاحهم في تفاعلهم المنتظم مع اللجنة، وللمعلومات المقدمة.

[نهاية الوثيقة]